٢/٤: سنة الله في الحصول على الرزق (الدخل)

١/٢/٤: طريق الحصول على الرزق. مما يؤمن به المسلم، ويعتبره جزءاً من عقيدته أن الله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين، وانه ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، وأن الله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر، إذ أن خزائن كل شيء عند الله سبحانه وتعالى، وأنه ينزل منها بقدر معلوم له سبحانه، وأنه لو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء، إنه بعباده خبير بصير.

هذا ما يعتقده المسلم، ويؤمن به إيماناً جازماً، ولكن هل يتم الأمر اعتباطاً، وينال الرزق بدون سنة تحكم الحصول عليه؟ كلا. إن لله تعالى سنناً تحكم، وقوانين تنظم، ومسببات ربطت بأسباب، أظهر ما تكون في قضية تحصيل الرزق (الدخل).

ففي الوقت الذي يقرر القرآن الكريم أن الله هو الرزاق، يقرر أن الرزق إنما ينال بنوع سعي لا محالة. يقول سبحانه ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾[الملك:١٥].

فالطريق إلى تحصيل الرزق ـ كما تقرر الآية الكريمة ـ هو المشي والضرب في مناكب الأرض وجنباتها، جبالها ووديانها، بحارها وأنهارها، ظاهرها وباطنها، وسائر أرجائها، من أجل تحصيل الرزق الذي تكفل الله تعالى به، بسطه أو قبضه، بناء على اعتبارات موضوعية، تتعلق بسلوك الإنسان وسعيه، واكتشاف سنن الله تعالى التي تنقاد بها الماديات في هذا الكون ثم استخدامها، وإن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق أن يمارس عباده الأعمال المفضية إلى إيجاد

السلع والخدمات التي تشبع الحاجات، وبقدر استجابتهم لهذه السنة، بقدر ما تتسع أرزاقهم، وتفيض الخيرات بين أيديهم، وإذا لم يستجيبوا لهذه السنة نقصت الأرزاق، ولم يجدوا من السلع والخدمات ما يشبع كل حاجاتهم.

لقد قررت الآية التي بين أيدينا أن الله تعالى قد ذلل الأرض أي جعلها ميسرة للحركة فيها والتردد بين جنباتها من أجل تحصيل الرزق، فالرزق إنما يتوصل إليه بالتحرك على ظهرها، عملا فيها وإثارة لها، واستخراجاً لكنوزها، واستخداما للقوانين المختلفة التي بها تنقاد غلاتها، وبها تعطى ثمارها، التي رصدها الله تعالى لمن يسعى إلى تحصيلها، وهذا السعي في مقدور الإنسان ومكنته ـ إذ الأرض مذللة له ـ فمن نكل عن العمل فقد قصر، ولم يكن من المنطقي أن تصل إليه طيبات الأرض، وهو لم يسلك الطريق الذي رسمه الله تعالى للحصول عليها.

إن سنة الله تعالى أن كل كائن حي إنما يحصل على رزقه بنوع سعى، والإنسان أحد هذه الكائنات، وهو غير مستثنى من هذه السنة التي أقام الله تعالى عليها الحياة الدنيا وجعلها أحد الفروق بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة.

ولتأكيد هذه السنة وعموميتها، يبين لنا النبي، أن السعي في الرزق لا يتعارض مع اعتمادنا على الله تعالى وتوكلنا عليه، ولا ينافى إيماننا بأن الله تعالى هو الرزاق، ذلك أننا بعملنا إنما نطلب ما عند الله من رزق ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ﴾[العنكبوت:١٧]، والابتغاء هو الطلب، والطلب ليس بشقشقة اللسان، وإنما بممارسة الأعمال. يقول النبي ﷺ لمن سأله أيترك الناقة مرسلة

ويتوكل على الله في حفظها، أم يعقلها ويتوكل على الله في حفظها؟ يقول له: أعقلها وتوكل. إن عدم عقلها ليس توكلاً، وإنما عقلها هو التوكل. فممارسة الأعمال ابتغاء للرزق من عند الله تعالى هو التوكل، قال الحكيم الترمذي: مر عمر بن الخطاب ـ بقوم فقال لهم: من أنتم؟ قالوا: المتوكلون. قال: أنتم المتأكلون، إنما المتوكل رجل ألقى حبه ـ أي بذره ـ في بطن الأرض وتوكل على ربه عز وجل[1].

فالمتوكل من يمارس الأعمال زارعاً، ومن يضرب في الأرض تاجراً، ومن يقف خلف آلته صانعاً، المتوكل من شرع في ممارسة شتى الأسباب التي أقامها الله تعالى طريقاً للحصول على الطيبات.

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: وقد رتب الله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة، وحصول السرور في الدنيا والآخرة في كتابه **على الأعمال**، ترتيب الجزاء على الشرط، والمعلول على العلة، والمسبب على السبب، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع.

وبعد أن يسرد الكثير من هذه الشواهد يقول: وبالجملة: فالقرآن من أوله إلى آخره صريح في ترتيب الجزاء بالخير والشر، والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب، بل في ترتب أحكام الدنيا والآخرة ومصالحها ومفاسدهما على الأسباب والأعمال[2].

---

(١) الألوسي، روح المعاني، طبعة لجنة العلماء، ج ٢٩، ص ١٥.

(٢) ابن القيم، الجواب الكافي، دار الهدى للطبع والنشر، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٧/١٦.

ومن ثم فإن تحقق الشرط يفضي إلى تحقق الجزاء، واتخاذ السبب يفضي إلى المسبب، والقيام بالأعمال يفضي إلى تحقق وحصول الرزق الذي ربطه الله تعالى بالأعمال، سواء في ذلك أن يكون متخذ الأسباب ومطبق السنة الإلهية مؤمناً بالله تعالى أم غير مؤمن، لأن الكل مرزوق من الله تعالى، وطريق الرزق الذي أقامه سبحانه هو العمل، فمن أتى به حصلت له نتيجته، ومن سلك الطريق أفضت به إلى ما طلب. ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[الإسراء:٢٠].

وعليه يكون لحجم الدخل وحجم الثروة علاقة طردية مع حجم واتخاذ الأسباب، واستخدام سنن الله تعالى التي تنفاد عليها غلة أرضه، ولا علاقة لذلك برضي الله تعالى وسخطه، ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ﴾[سبأ:٣٧]، ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ [الفجر:١٥-١٧]

٢/٢/٤: المسلم وسنة الله في تحصيل الرزق:

بناء على ما تقرر في عرض سنة الله تعالى في تحصيل الرزق، فإن المسلم مكلف باتخاذ الأسباب المؤدية إلى تحصيل الرزق، ولا يتفق مع فهم المسلم لسنة الله هذه أن يقعد عن طلب الرزق، وقد علم ـ كما قال سيدنا عمر ـ أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، وإنما يستخرج الذهب والفضة، وسائر الأموال من معالجة الأرض، والضرب في جنباتها، زراعة وصناعة وتجارة وأنشطة مساعدة لهذه المجالات الرئيسية الأخرى في دنيا الإنتاج.

على المسلم أن لا يقعد عن طلب الرزق، وأن يبذل جهده في العمل واتخاذ الأسباب المؤدية إلى جمع المال من وجوهه المشروعة، فهذا العمل ـ إذا ابتغى وجه الله تعالى ـ لا يقل عن الجهاد في سبيل الله، بل إنه عمل قرين له بنص القرآن الكريم. فقد جمع الله تعالى بين الضرب في الأرض طلباً للرزق وبين الجهاد في سبيل الله تعالى كمبررين لتخفيف التكليف بقيام الليل فقال سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾[المزمل: ٢٠]

فلقد خفف سبحانه عن المسلمين جميعاً من أجل المجاهدين والضاربين في الأرض متاجرين، والمرضى غير القادرين. يقول الرازي: ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال[1]. ولقد سوى بينهما رسول الله ـ عندما قال: يا معشر التجار أبشروا فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله. ولهذا رأينا ابن مسعود ـ يقول ـ كما نقل الرازي ـ أيما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين، صابراً محتسباً، فباعه بسعر يو[illegible]، كان عند الله من الشهداء[2].

وليس الأمر خاصاً بالتجارة بل إن جميع الأنشطة المباحة تقاس عليها فيكون سبحانه قد سوى بين الجهاد ـ وهو ذروة سنام الإسلام ـ وبين العمل في الإنتاج للطيبات في أي ميدان من الميادين. وليس في هذه التسوية غرابة، ذلك

---

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٩٨١، مجلد ١٥، ص ١٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٧.

أن ممارسة الإنتاج إسهام في بناء القوة الاقتصادية للمجتمع، وهذه لا تقل في الأهمية عن القوة العسكرية التي بها الجهاد في سبيل الله، بل إنه بغيرها لا وجود للقوة العسكرية، فلا غرابة إذاً في أن يكون الانشغال بالإنتاج وممارسة العمل الاقتصادي مساوياً في الفضل والثواب، للجهاد في سبيل الله تعالى.

٣/٢/٤: علاقة الجهد بحجم العائد الاقتصادي

يقرر الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، وبينا أنه سبحانه قد رتب حصول الخيرات في الدنيا والآخرة على الأعمال، ومن ثم فهناك ارتباط بين إتقان العمل وإحسانه وبين العائد المترتب على العمل، أي أنه بقدر جهد الإنسان يكون عائده من عمله في الجملة، وسيتفاوت الناس فيما بينهم في الأرزاق، بسبب تفاوتهم في القدرات والمواهب، بل وبسبب درجة الإخلاص في أداء الأعمال، وليس الإتقان والتجويد ببعيد عن فكرة الإخلاص في أداء العمل. إذ للنية أثر كبير على عائد العمل، فبركات الله تعالى تتنزل على الناس بقدر إخلاص النية، وقد يضاعف الله الجزاء المادي للشخص في الدنيا ضعفاً أو ضعفين أو ثلاثة أو أكثر بناء على درجة الإخلاص في العمل.

وحسن النية ودرجة الإخلاص يمكن إرجاعها إلى امتلاك قدرات ومواهب معينة، أي هما نوع من العمل، وفي الحديث ما يثبت أن نية المرء من عمله. وهكذا قد يتفاوت عائد العمل حتى لو تساوى حجم العمل من الناحية الظاهرية.

إن للتفاوت بين الناس في ملكاتهم وإمكانياتهم، وما يؤدى إليه من تفاوتهم في حجم دخولهم وثرواتهم، حكم جليلة منها أن يتعاون الناس ويخدم بعضهم بعضاً، ولو تساوى الناس في الملكات والإمكانيات فتساووا في الدخول والثروات لما استقامت الحياة الدنيا التي أقامها الله تعالى على الابتلاء إن بكثرة المال وإن بقلته. ومن ثم على التعاون بينهم بحيث يقوم هؤلاء بدور ويقوم الآخرون بدور آخر، وكلها أعمال مأجورة من الله تعالى، إن في الدنيا، وإن في الآخرة. وقد نبه القرآن الكريم إلى حكمة الله تعالى الكامنة خلف تفاوت الناس في إمكانياتهم التي خلقهم الله بها، وما يتبعها من تفاوتهم في مستويات المعيشة التي توفرها لهم هذه الإمكانيات فقال: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[الزخرف:٣٢].

فالحكمة من تفاوت الناس في مستويات المعيشة، أن يتعاون الناس على استقامة الحياة، بأن يخدم بعضهم بعضاً، وأن يلي كل فريق عملاً، وأن يسد كل إنسان ثغرة.

وهكذا تتضح لنا سنة الله تعالى في الحصول على الرزق (الدخل) وهى أن الله تعالى قد جعله معلولاً للعمل، ونتيجة مترتبة على القيام به، بحيث ينمو الدخل بزيادة العمل ويقل الدخل بقلة العمل، فيكون ابتغاء الرزق هو ممارسة العمل، وتعمير الأرض، واستخراج خيراتها التي أودعها الله تعالى فيها، والعمل بمعناه الواسع هو الطريق إليها. وعليه فإن توقع الرزق بدون [illegible] سنن الله تعالى، والسعي في تحصيل الرزق متسق مع التوكل على

الله تعالى، ولا يتنافى معه. وأن ارتفاع مستوى دخل الفرد رهن بممارسة الأسباب المفضية إلى الحصول على الدخل، والتقاعس عن العمل يفضي إلى قلة الدخل ونقص الرزق، ومن ثم فإن الإنسان هو المسئول عما يناله من غنى أو يحل به من فقر، والتعلل بالقدر في هذا الموضوع جهل. يقول ابن القيم بعد أن وضع ابتناء المصالح على الأسباب والأعمال: «ومن تفقه في هذه المسألة وتأملها حق التأمل، انتفع بها غاية النفع، ولم يتكل على القدر جهلاً منه وعجزاً وتفريطاً وإضاعة، فيكون توكله عجزاً، وعجزه توكلاً، بل الفقيه كل الفقيه الذي يرد القدر بالقدر، ويدفع القدر بالقدر، ويعارض القدر بالقدر، بل لا يمكن للإنسان أن يعيش إلا بذلك»[1].

هذه سنة الله تعالى في تحصيل الدخل على المستوى الفردي، أما على المستوى الجمعي أو المستوى القومي، الذي نتحدث فيه عن دخل الأمة، ومستوى معيشة الجماعة الذي يتحقق لها من هذا الدخل، فإن لله سبحانه وتعالى سنة تحكم هذا الجانب، وتوضح متى تعيش الجماعة في رغد العيش، ومتى يحل بها ضنك المعيشة وسوء الأحوال، وسنبينه في السنة الإلهية الخاصة برغد المعيشة أو ضنكها.

٣/٤: سنة الله تعالى في رغد المعيشة وارتفاع مستواها

تحدثنا في البند السابق عن سنة الله تعالى في تحصيل الرزق (اكتساب الدخل) وتبين لنا أن ذلك يتبع العمل الذي جعله الله تعالى سبباً في تحصيل الرزق واكتساب الدخل وينطبق ذلك على المستوى الفردي، حيث يبذل الفرد

---

(١) ابن القيم، الجواب الكافي، مرجع سابق، ص ١٧.